بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
في إندونيسيا

الأربعاء، 12 محرم 1436هـ | 2014/11/05م | رقم الإصدار: 268

بيان من حزب التحرير / إندونيسيا

"نرفض رفع أسعار الوقود، نرفض سياسة تحرير النفط والغاز"

(مترجم)

أشارت إدارة جوكوي أنها سترفع قريبا أسعار الوقود، ربما في حدود ٨٥٠٠ روبية / لتر والسبب الرئيسي هو الحد من عبء الدعم الهائل على الوقود، كما يقولون. في تنقيح ميزانية الدولة لسنة ٢٠١٤، حيث تم التنويه لبرنامج السيطرة على الدعم في الوقود في حدود ٤٠٣ تريليون روبية، متكونة من ٣٥٠ تريليون روبية أو أكثر لدعم الطاقة، أي ما يعادل ٢٤٦,٥ تريليون روبية لدعم الوقود و ١٠٣,٨ تريليون روبية لدعم الكهرباء، أما بالنسبة لدعم المواد غير الطاقية فهو يتمثل في ٥٢,٧ تريليون روبية. تعتبر الحكومة أن معدل الدعم يجب أن يخفَّض، ذلك أن حجم الدعم قد قلل من قدرة الحكومة على تمويل احتياجات أخرى تعتبر أكثر أهمية، مثل ميزانية البنية التحتية في عام ٢٠١٤ التي لا تتجاوز ٢٠٠ تريليون روبية، كذلك القطاع الصحي الذي ميزانيته في حدود ٧٠ تريليون روبية.

صحيح أن أبعاد دعم الوقود تتزايد بسرعة من ٩٠ تريليون روبية فقط في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٤٦ تريليون روبية في عام ٢٠١٤. وحتى بما في ذلك دعم الطاقة الكهربائية، والذي بدوره يشمل دعم الوقود، فإن المبلغ الإجمالي في حدود ٣٥٠,٣ تريليون روبية.

على الرغم من أن الدعم في تزايد، ولكن نسبة دعم الوقود من ميزانية الدولة هي نفسها تقريبا. وفقا للحكومة، فإن رفع أسعار الوقود إلى ٨٥٠٠ روبية / لتر سوف يوفر ١٠٠ ترليون روبية من ميزانية الدولة. والسؤال المطروح الآن هو ما إذا كانت الحالة حرجة حتى يتم تخفيض ميزانيتنا نظراً أنه إلى حد الآن لم يتم استيفاء ميزانية الدولة ففي سنة ٢٠١٣، كان هناك ميزانية متبقية بقيمة ٢٠ تريليون روبية. في حين أن ما تبقى من أموال الميزانية في عام ٢٠١٣، كان يمكنه تغطية جزء إضافي في دعم الوقود.

بالتالي لا بد من رفض سياسة زيادة سعر الوقود، للأسباب التالية:

أولا: لأنها سياسة استبداد، يعاني منها الناس، في حين أن المدخرات لا تقارن بما يعانيه الناس. فقد أظهر بحث التعداد الاقتصادي الوطني لعام ٢٠١٠ أن ٦٥٪ من مستخدمي الوقود هم من الطبقات الشعبية والفقيرة، و٢٧٪ من الطبقة الوسطى، و٦٪ من الطبقة المتوسطة العليا، و٢٪ فقط هم الأغنياء. بالإضافة إلى ذلك، فإن إجمالي عدد المركبات في إندونيسيا بلغ ٥٣،٤ مليون مركبة عام ٢٠١٠، ٨٢٪ منها من المركبات ذات العجلتين التي تملكها معظم الطبقة الوسطى والدنيا.

هذا يشير إلى أن الزيادة في أسعار الوقود سوف تجعل الناس يعانون. لكن نتذكر أن الحاكم المستبد يستحق بالتأكيد غضب الله في الآخرة. فالنبي محمد ﷺ دعا عليهم في الحديث: **«اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ وَمَنْ وَلِيَ مِن أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ»**.

ثانيا، تعتبر هذه السياسة خائنة. فإن سياسة زيادة الأسعار في الواقع ليست إلا لتكريس الليبرالية (تحرير التجارة) في قطاع المصب (قطاعات التجارة والتوزيع) بعد أن اكتمل تماما تحرير قطاع المنبع (قطاعات الاستكشاف والاستغلال).

إن سياسة تحرير النفط والغاز تعطي مزيدًا من السيطرة للقطاع الخاص (الأجنبي) وتقلل من دور الدولة. هذه السياسة سوف تؤدي إلى مزيد من البؤس للشعب والذي هو المالك الفعلي للموارد الطبيعية.

فسياسة تحرير النفط والغاز يتم اعتمادها بالأساس لتلبية مطالب الأطراف الخارجية. ولهذا الغرض، فإن الحكومة مستعدة لتجاهل تطلعات غالبية شعبها. لذلك، من الواضح أن ارتفاع أسعار الوقود يعتبر شكلاً من أشكال خيانة الشعب.

في هذا الشأن، فإننا في حزب التحرير / إندونيسيا نؤكد على ما يلي:

١. رفض رفع أسعار النفط لأنها سياسة استبدادية من شأنها أن تلحق الضرر بالناس.

٢. رفع سعر الوقود أو اتباع أي سياسة تقوم على تحرير إدارة الوقود هي سياسة تتناقض مع أحكام الإسلام. ففي الأحكام الشريعة الإسلامية، النفط، والغاز، وغيرها من الموارد الطبيعية الوفيرة من الممتلكات العامة بحيث يتم تسليم إدارتها للدولة من أجل تحقيق رفاهية الشعب. وبالتالي فإن السياسات الرأسمالية، هي التي تتسبب في تعاسة الناس، ويجب أن يوضع حدٌ لها. وبدلا من ذلك، فإن النفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى يجب أن تدار وفقا للشريعة فتعود بالفائدة والرفاه على جميع الناس، بما في ذلك المسلمين وغير المسلمين.

٣. الخيار الوحيد أمامنا هو تطبيق القوانين الإسلامية تحت ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. لهذا الغرض، يجب أن يضاعف الكفاح حتى نتمكن من تحقيق المثل العليا والنبيلة على أرض الواقع.

نذكّر الحكومة أن رفع أسعار الوقود وسط صعوبات الحياة كما هي اليوم يمكن أن يؤدي إلى ظهور اضطرابات اجتماعية بسبب الضغوط الاقتصادية التي يعاني منها عشرات الملايين من الفقراء.

محمد إسماعيل يوسنطو

الناطق الرسمي لحزب التحرير في إندونيسيا

Hp: 0811119796 Email: Ismailyusanto@gmail.com